حضر اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع الذى ناقش مجموعة من الاقتراحات بقوانين

ناصر الصباح : لا نمانع بانخراط المرأة في الخدمة الوطنية العسكرية

- تخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنة إلى أربعة أشهر مازال في طور النقاش ولم نتوصل إلى نتيجة فيه
- النساء موجودات في حرس المجلس ووزارة الداخلية والحرس الوطني فلماذا تحرم من «الدفاع»؟

الشيخ ناصر الصباح اثناء حضوره اجتماع اللجنة

الشيخ ناصر الصباح متحدثاً عقب الاجتماع

- عسكر : وزارة الدفاع سترد كتابيا على مقترحات تعديل قانون «الخدمة الوطنية» خلال اسبوعين
- اللجنة لم تناقش موضوع التجنيد الإلزامي للمرأة والوزير لم يتطرق إليه ولم يطلب شيئا بهذا الخصوص
- الخدمة الوطنية للرجل كانت موقوفة لمدة 13 عاما ودخول المرأة أمر مرفوض
- الشيخ ناصر لم يعارض مقترح العسكريين الجامعيين ولا توجد لديه أي مشكلة عليه
- قانون دخول البدون السلك العسكري سيناقش ويقر في جلسة مجلس الأمة
- هناك اتفاق مع الحكومة بخصوص موضوع التجنيس وان شاء الله سيقر في الجلسة المقبلة

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في اجتماعها أمس مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح.

ومن جانبه أكد الشيخ ناصر الصباح أن تخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنة إلى أربعة أشهر مازال في طور النقاش ولم نتوصل إلى نتيجة فيه.

وأوضح في تصريحات عقب حضوره اجتماع اللجنة أن موضوع تجنيد المرأة لم يتم التطرق له خلال الاجتماع مشيرا إلى أنه لم يتضح بعد ما إذا كان للمرأة فرصة في أن تخدم في المؤسسة العسكرية وفي أي نوع من الخدمات.

وقال إن النساء موجودات في حرس مجلس الأمة وفي وزارة الداخلية والحرس الوطني فلماذا تحرم من وزارة الدفاع إذا كان لها دور فيها؟ مضيفا "إذا كن يردن التطوع فإننا لا نستطيع أن نرغمهن

من جانبه أوضح رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة ناقشت أمس مواضيع عدة تخص السلك العسكري ولم تتخذ قرارات بشأنها وسيكون لوزارة الدفاع رد مكتوب خلال أسبوعين على بعض هذه المقترحات.

وأضاف أن اللجنة لديها أربعة اقتراحات شبابية منها تخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنة إلى أربعة أشهر وتقليص عدد أيام الخدمة الاحتياطية من ٣٥ يوما ستويا إلى ١٥ يوما وغيرها.

وذكر أن اللجنة استمعت في بند ما يستجد من أعمال إلى شرح من النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع عن خطة ٢٠٣٥ المستقبلية ونحن ننتظر الحكومة كي تقدم خططها لهذه الرؤية التي ستأخذ وقتا طويلا.

وأضاف عسكر أن اللجنة لم تناقش موضوع التجنيد الإلزامي للمرأة مؤكدا أن دخول المرأة للخدمة الوطنية امر مرفوض ووزير الدفاع لم يتطرق إليه ولم يطلب شيئا بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن الخدمة الوطنية للرجل كانت موقوفة لمدة 13 عاما وانه منذ اسبوع دخل ٩٤ مواطنا للخدمة الوطنية.

وفي موضوع آخر قال عسكر إن هناك مقترحا دار حوله الكثير من اللغط وهو مقدم مني ومن عدد من النواب منهم ناصر الدوسري وصلاح خورشيد وسعود شويعر بشأن تشكيل دورة ترقية لرتبة ملازم لضباط الصف الجامعيين العاملين في وزارة الدفاع.

وأضاف أن هذا المقترح يخدم فئة من العسكريين الجامعيين وأن وزير الدفاع السابق الشيخ محمد الخالد وصل رده على هذا المقترح بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤.

وأضاف " طلبنا ردا مستعجلا فاتانا رد من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي وقد قمت بعرض هذا الموضوع على وزير الدفاع الحالي وانفقنا من حيث المبدأ على أن يكون رده نفس رد الوزير السابق ولا توجد لديه أي مشكلة عليه".

وقال "طلبنا الاستعجال من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة لأنه مقترح مهم لدى اللجنة لمساعدة الطلبة العسكريين الذين انهوا دراساتهم الجامعية وسيتم التصويت عليه في اللجنة قريبا".

وعن مقترح قانون دخول البدون السلك العسكري قال عسكر "تناقشنا اليوم مع وزير الدفاع عن هذا الموضوع وهو مستعجل أيضا لإقراره وسيناقش ويقر في جلسة مجلس الأمة خصوصا أن عشرة نواب قدموا طلبا لسرعة إقراره"

وعن موضوع التجنيس قال عسكر إن 10 نواب تقدموا أيضا بطلب لسرعة مناقشته والانتهاء منه لأن هناك قانونا من ٢٠١٧ ويجب تغيير السنة إلى ٢٠١٨ لتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية وفقا لأحكام المادة الخامسة للمرسوم الأميري رقم ١٩٥٩/١٥ بتجنيس ما لا يزيد على أربعة آلاف شخص.

وأضاف أن هناك اتفاقا مع الحكومة و"إن شاء الله سيقر في الجلسة المقبلة في محاولتين لأننا وعدنا الشارع الكويتي بإنجازه

المطالبة بسحب 50 مشروعًا من اللجان لتعديلها

الفضل: الحكومة حددت 32 مشروعًا بقانون ضمن أولوياتها

- الصحة النفسية وقوانين المعاقين مشاريع متفق عليها بين السلطتين بالإضافة إلى شركات الحراسة والسجون
- الحكومة أبلغت اللجنة بأن لديها تعديلات على قانون مدينة الحرير الذي قدمته للجنة المالية السابقة

اجتماع لجنة الأولويات

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية في اجتماعها امس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة، ومتابعة ما ورد إلى اللجنة من أولويات اللجان والنواب.

وحضر الاجتماع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء اتس الصالح، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وعقب الاجتماع صرح رئيس لجنة الأولويات أحمد الفضل انه ورد للجنة ٣٢ مشروعًا بقانون من الحكومة كأولويات وهي عبارة عن عناوين عريضة ولم تقدم بمشاريع متكاملة، مشيرًا إلى وجود ٣٢ أولوية نيابية لدى اللجنة مقدمة من عدد من النواب وسوف تحال جميعها إلى اللجان المختصة لإعداد تقارير بشأنها.

وأوضح الفضل أن من أهم الأولويات الحكومية الصحة النفسية وقوانين المعاقين كونها مشاريع متفق عليها بين السلطتين بالإضافة إلى شركات الحراسة والسجون والسجل التجاري وقوة الشرطة والحوكمة والبديل الاستراتيجي واللجنة في انتظار باقي المشاريع للفصل التشريعي بالكامل.

وقال إن الحكومة ابلغت اللجنة بأن لديها تعديلات على قانون مدينة الحرير الذي قدمته للجنة المالية السابقة وأن الشيخ ناصر صباح الأحمد لديه تصور جديد بشأن المشروع لذلك سيتم سحبه من المجلس وإعادته مرة أخرى بعد التعديل عليه وأن الحكومة ستقدمه ضمن أولوياتها.

وأشار الفضل إلى أن الحكومة لديها 120 مشروعًا بقانون مدرجة من سنوات على جدول أعمال اللجنة وغالبًا ستطلب بسحبها ولكنها الآن طلبت سحب ٥٠ مشروعًا بقانون مدرجة في اللجان لتعديلها، والسبب في عدم البت فيها هو استقالة الحكومة وتشكيلها مجددًا.

أعتبرت الموضوع متشابكاً وحساساً ومعقداً ولا يمكنها الإعلان عما تم فيه

«الميزانيات»: تقرير مصروفات «بند الداخلية» خلال أسبوع

اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس تقريري ديوان المحاسبة ولجنة التحقيق في وزارة الداخلية بشأن مصروفات الضيافة في وزارة الداخلية.

وحضر اجتماع اللجنة ممثلون عن وزارة الداخلية وديوان المحاسبة، وجهاز المراقبين الماليين.

وأكد رئيس اللجنة عدنان عبد الصمد في تصريح عقب الاجتماع أنه تمت مناقشة موضوع بند الضيافة في وزارة الداخلية والذي كان فيه مبالغات وتطور من مليونين ووصل إلى 23 مليونا ثم زادت إلى 33 مليونا كما علمنا في المناقشة خلال اجتماع امس لافتًا إلى أنه قد تظهر معلومات أخرى لاحقًا.

وأوضح أن الاجتماع ناقش تقريرين الأول عن نتائج لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الداخلية بناء على طلب اللجنة وتقرير ديوان المحاسبة، لافتًا إلى أن التقريرين تضمنا عددًا من التوصيات وأن بعض تلك التوصيات مكررة.

وأضاف عبد الصمد أن هناك وجهة نظر صحيحة بأن بند الضيافة يتعلق بوزارة المالية وكانت وزارة الداخلية تصرف جانبًا كبيرًا من المبلغ على الناحية الأمنية.

وذكر أن هناك شقين لبند الضيافة أحدهما متعلق بالمالية والآخر بوزارة الداخلية ، والجزء الأكبر كان يتعلق بوزارة الداخلية، والفواتير صدرت من كلتا الوزارتين.

وأشار عبد الصمد إلى أن الاجتماع المقبل سنستكمل اللجنة فيه الاستماع لبقية الأطراف وبناء عليه ستتشكل وجهة نظر اللجنة لاسيما وأن المجلس منح اللجنة شهرًا.

وأكد أن اللجنة سوف تنهي تقريرها خلال أسبوع، موضحًا أن الموضوع متشابك وحساس ومعقد ولا يمكن الإعلان عما تم فيه، وما تم اليوم نقاش عام.

وقال عبد الصمد إن اللجنة أخذت الآراء من جميع الأطراف سواء الموجودة في تقرير الداخلية أو من خلال استماعها لممثلي الإدارات في وزارة الداخلية مثل إدارة العلاقات العامة والإعلام وإدارة الشؤون المالية وجميع الإدارات المتعلقة ببند الضيافة، إلى جانب ممثلين عن وزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وبين عبد الصمد أنه سيتم دراسة جميع الملاحظات وعلى ضوئها سوف نتخذ القرار المناسب، مبينًا أنه تم تزويد اللجنة ببعض الكتب التي تستند عليها إدارات وزارة الداخلية من الجانب الخاص بها وكانت أغلبها صحيحة.

مؤكدا أن القرار جاء بأغلبية الأعضاء الحاضرين

خورشيد: الاستعانة بشركة متخصصة لدراسة تكلفة «التقاعد المبكر» قرار اللجنة المالية

- مكتب المجلس أعطانا الموافقة لاستدراج عروض أسعار وفقًا لما ينص عليه قانون المناقصات

صلاح خورشيد

قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية صلاح خورشيد إن اللجنة هي التي قررت الاستعانة بشركة متخصصة في المجال الاكتواري لدراسة تكلفة (التقاعد المبكر)، وان القرار جاء بأغلبية الأعضاء الحاضرين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 5 نوفمبر 2017.

وقال خورشيد في تصريح صحفي إنه على إثر التصريحات التي راجت بشأن اختيار شركة ميليمان للقيام بدراسة عن تكلفة خفض سن التقاعد حيث نفت التصريحات أن تكون اللجنة المالية قد اتخذت قرار الاستعانة بشركة متخصصة في المجال الاكتواري ما يستوجب توضيح بعض الأمور.

وأوضح أن اللجنة ناقشت موضوع الاقتراح بقانون بشأن خفض سن التقاعد ورأت أن يكون حسم الأمر عن طريق دراسة متخصصة محايدة لقياس التكلفة الحقيقية للتقاعد المبكر ومدى تأثيره على المركز المالي للصناديق، وبين أن اللجنة خاطبت مكتب المجلس في هذا الشأن وعلى إثر موافقته باشرت الأمانة العامة إجراءات استدراج عروض الأسعار وفقًا لما تنص عليه اللائحة الداخلية وقانون المناقصات. وأشار إلى أنه تم في هذا الصدد مراسلة 7 شركات – حسب ما علمنا – ردت شركتان منها وتولت لجنة المناقصات بالمجلس إجراءات الترسية التي تم بناء عليها اختيار شركة ميليمان باعتبار أنها قدمت العرض الأقل.

وأكد خورشيد احترام اللجنة كل الإجراءات التي تتم وفق اللائحة الداخلية وقانون المناقصات وما يتضمنه من شروط وضمانات للشفافية فيما يتعلق بإجراءات الترسية على الشركة التي ستقوم بدراسة تكلفة خفض سن التقاعد.